تتبع الأثرأو كيف استطاعت حركات مقاومة العنف الجنسي التأثير في الخطاب المهيمن للدولة والمجتمع؟

داليا عبدالحميد
أكتوبر 2016

يمكننا قياس التطور الحادث خلال الأعوام السابقة فيما يخص خطاب العنف الجنسي ضد النساء في المجال العام في مصر من خلال مقارنة المشهدين التاليين

المشهد الاول
عام 2008 كانت نهى رشدي تسير مع صديقة لها في أحد شوارع القاهرة عندما قام شخص يقود سيارة بجذبها من صدرها وجرها لدرجة أوقعتها على الأرض، عندما حاولت نهى ملاحقة الشاب المعتدي عاونه كثيرون في الشارع على الفرار وعندما أمسكت به وحاولت أخذه إلى قسم الشرطة القريب، عاندها أمين الشرطة الواقف بالشارع وعندما أصرت على استكمال القضية وعدم التنازل، كرست كثير من المنابر والأقلام الإعلامية نفسها لمهاجمة ملابس نهى أو عدم حجابها او اتهامها بأنها إسرائيلية[1] لأنها من عرب الداخل وشرعت ضدها جميع الأسلحة، لم تتنازل نهى وقتها عن القضية رغم كل شيء وحصلت على حكم يعد الأول من نوعه ضد الشخص الذي تعدى عليها[2]، فلم يكن الحديث عن العنف الجنسي أو الاعتراف بوجوده وقتها أمرا مقبولا، كانت التهمة الموجودة في القانون هي التعرض لأنثى على وجه يخدش حيائها ولم يكن لكلمة تحرش/ أو اعتداء جنسي مكان في القانون أو المناقشات اليومية.

المشهد الثاني
عام 2015، أي بعد مرور سبع سنوات على أول قضية تحرش، أصدر دفتر أحوال مبادرة بحثية ثورية إحصاء إعلاميا بعدد المقبوض عليهم على خلفية قضايا التحرش بعد تغيير القانون بدءا من 5 يونيو 2014 حتى 30 سبتمبر 2015، أي حوالي خلال سنة وعدة أشهر ووجد أنهم 2259 شخص،[3] القانون الآن يعرف التحرش الجنسي حيث تم تعديله في مايو 2014،[4] والدولة دشنت استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد النساء، هناك وحدة خاصة لمقاومة العنف ضد المرأة في وزارة الداخلية.
هذه الرحلة في التغيير هي تجربة تغيير قاعدية ثورية ونسوية لكنها أيضا ليست خطية وليست بلا مقاومة أو انتكاسات مفاجئة.
أحاول من خلال هذه الورقة تتبع كيف تغير الخطاب الخاص بالعنف الجنسي على النساء في المجال العام من خلال التأريخ لنضال المجموعات المقاومة للاعتداءات الجنسية الجماعية في التحرير وقت الثورة وجهود المنظمات الحقوقية والنسوية وبيان أهم مكتسبات الحراك ثم تتبع محاولات احتوائه من قبل الدولة انتهاء لتحليل الوضع الذي وصلنا إليه الآن.
كثيرا ما يتم اختزال الحراك المناهض للعنف الجنسي ضد النساء في المجال العام في مصر لما حدث بعد ثورة يناير 2011 لكن علينا أن نعي أن منظمات المجتمع المدني بدأت مقاومة العنف الجنسي منذ استشرائه مع بداية الألفية وقامت منظمات مثل النديم والمرأة الجديدة والمركز المصري لحقوق المرأة بأدوار مهمة في تسجيل الانتهاكات والاعتراض على تقاعس الدولة عن دورها في جماية النساء في المجال العام و خلال تجمعات الأعياد وفضح ممارسات الدولة كمرتكب للعنف الجنسي خلال أحداث الأربعاء الأسود[5] عندما قام بلطجية الدولة بالاعتداء على الصحفيات أما نقابة الصحفيين أثناء مظاهرات الاعتراض على التعديلات الدستورية التي أجراها

---

1 هل نهى رشدي اسرائيلية؟ تطورات مثيرة في أشهر قضية تحرش جنسي في مصر، 2008
http://www.bilakoyod.com/2008/10/31/193/

2 نهى رشدي: أول امرأة في مصر تحصل على حكم قضائي في قضية تحرش
http://wlahawogohokhra.org/home/760/%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%A9%D8%A5%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%83%D9%85-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D9%8A/

3 دراسة دفتر أحوال: حملات القبض على خلفية التحرش في مصر، منذ إصدار "قانون التحرش" حتى 30 سبتمبر 2015 تقرير شامل:
https://daftarahwal.wordpress.com/2015/11/15/harassment-arrests-fullreport/

4 نص قانون التحرش: http://harassmap.org/ar/law-text-on-sexual-harassment/

5 بيان النديم بشأن تعامل الدولة مع قضية الأربعاء الأسود: موسم الأفلام الهابطة بعد التحرش بالمتظاهرات وسحل المتظاهرين الداخلية تضغط على الشهود أغسطس 2005
http://www.anhri.net/egypt/nadeem/2005/pr0810.shtml

مبارك في مايو 2005، كما لعب المدونون دورا مهما في توثيق اعتداءات الأعياد الجماعية[6] لكن على أهمية هذه الأدوار إلا انها ظلت أسيرة الدوائر المؤسسية الضيقة دون نجاح يذكر في التأثير على السياسات أو قناعات المجتمع فيما يخص التحرش والعنف الجنسي، لكن يظل الإسهام الأكبر لهذه الفترة هو تقديم خطاب بديل بمصطلحات نسوية وحقوقية يصف الجرائم بأسمائها ويستبدل ألفاظ مثل كلمة "معاكسة"التي يتبناها المجتمع ومصطلح "خدش حياء"الذي يعتمده القانون بلفظة تحرش جنسي، وقدمت المنظمات وقتها أبحاثا كمية[7] وتسجيلا لمواقف مهمة ومشاريع قانون[8] لم تكن ذات صدى في الوقت الذي طرحت فيه لكنها كانت وسائل معينة فيما بعد للمجموعات القاعدية في رحلتها لتغيير الخطاب وربما هذه هي اللحظة الأولى في تكوين الخطاب البديل او المحارب للخطاب المهيمن.الخطاب المقدم من المجتمع المدني كان خطابا غير اعتذاري، لا يحاول استرضاء المجتمع عن طريق لوم الضحية أو التبرير للمعتدي جنسيا، كما أنه اعتمد اعتمادا كاملا على المواطنة ولم يتبن أطرا دينية أو أخلاقية بل استدعى دوما حقوق النساء في السلامة الجسدية وفي المساواة وعدم التمييز والحق في الحركة والوصول للمجال العام والمشاركة في الأحداث السياسية.

في ذلك الوقت كانت الخطابات المهيمنة من الدولة والإعلام يغلب عليها الإنكار، فلا يوجد بيان واحد للدولة يعترف بوطأة المشكلة فما بالك بمجابهتها، اما على المستوى المجتمعي فاعتصمت قطاعات كبيرة من الرجال وكذلك النساء الأكبر سنا بثقافات لوم الضحية والتبرير للمتحرش حتى أصبح مجرد مجاهرة فتاة بالشكوى أو رفع الصوت عند وقوع حادثة تحرش لها في وسيلة مواصلات عامة أو في الشارع أمرا يدعو الجميع لأن يتهمها إما بالتجني على الشاب المسكين أو أنها تستحق ما حدث لها بسبب ملابسها أو أي مبرر آخر انتهاء لمطالبتها بالسكوت لأنها بذلك تفضح نفسها، شكل كل من تواطؤ الدولة والتطبيع المجتمعي مع التحرش الجنسي الخطاب الإعلامي لهذه المرحلة والذي كان يغطي حوادث اعتداءات العيد موسميا باعتبارها تلك "الظواهر الغريبة على مجتمعنا"مستضيفين علماء اجتماع يناقشونهم في بطالة الشباب والكبت الجنسي وتأخر سن الزواج متسائلين بذهول "هل تعاني مصر حقا من مشكلة تحرش؟!" دون أن يذكروا كلمة جنسي بالطبع لأنها خادشة للحياء، بل كان تحليل انتشار التحرش الجنسي كسبب مبتشر لانتشار البطالة وتردي الأوضاع الاقتصادية منتشرا أيضا داخل دوائر اليسار.[9]

شهدت ثورة يناير اشتباكا غير مسبوق للنساء مع المجال العام رافقه أيضا ازدياد غير مسبوق لحدة العنف الجنسي– خاصة في النصف الثاني من 2012 الذي اتخذ أشكالا وصلت حدتها للاغتصاب بالآلات الحادة وسحل النساء عرايا في الشوارع والميادين وعلى قدر قسوة هذه الاعتداءات وفجاجتها جاءت المقاومة لتتكون مجموعات ميدانية عديدة تحاول إنقاذ الفتيات مما اصطلح على تسميته بدوائر الجحيم، هذه المجموعات هي اوبانتيش، تحرير باديجاردز، شفت تحرش، بصمة وغيرها وغيرها،[10] لسنا هنا بصدد الحديث عن أليات العمل الميداني لهذه المجموعات، لكن أود أن أناقش آليات التفاوض المجتمعي، أو كيف استطاعت هذه المجموعات أن تغير الخطاب السائد عن العنف الجنسي ضد النساء في المجال العام في مصر، عاملان فارقان في هذا الشأن العامل الأول مرتبط باللحظة الثورية أو لنكون أدق لحظة انقطاع أو rupture التي أتاحت المجال لخلق أفق جديد فيما يخص معرفتنا وخطاباتنا الخاصة بالعنف الجنسي التي تبلورت من خلال العمل القاعدي داخل ميادين الثورة وعلى هامشها ومن خلال وضع قضية العنف الجنسي وتأطيرها كقضية على أولوية قضايا الثورة والثوار وليست قضية تخص النساء فقط، أما العامل الآخر فهو كيف استخدمت هذه المجموعات الفضاء الافتراضي كمجال للتفاوض على المصطلحات والمفاهيم ولاحقا "الخطاب".

تأتي هنا أهمية الشهادات الشخصية للناجيات والضحايا، وتبرز أهمية صوت النساء في مجابهة الصوت المهيمن، هذه المساحات التي أتاحها الفضاء الافتراضي باستخدام السرية حينا والجهر بالهوية أحيانا أخرى، رافقها أيضا شهادات من متطوعين ومتطوعات بهذه المجموعات يسردون هول ما شاهدوه ويحكون رحلاتهم في تغيير قناعاتهم لتبني أفكار أكثر راديكالية. يعمل المجال الافتراضي هنا كمساحة للتفاوض على حد تعبير عالمة الانثروبولوجي سوزان ديوي.[11]

تقول إحدى الناجيات في شهادة لها

---

6 ظاهرة التحرش الجنسي تجتاح شوارع القاهرة ميدل إيست أونلاين 2006:
http://www.middle-east-online.com/?id=42190

7 دراسة المركز المصري لحقوق المرأة: "غيوم في سماء مصر" عن ظاهرة التحرش الجنسي 2008
http://anhri.net/?p=113383

8 قوة عمل مناهضة العنف الجنسي تطلق مشروع تعديل قانون العقوبات فيما يتعلق بجرائم العنف الجنسي ديسمبر 2010
http://eipr.org/pressrelease/2010/12/19/1060

9 نظرة طبقية على ظاهرة التحرش بالنساء، محمد شفيق، مارس 2009
/http://revsoc.me/politics/nzr-tbqy-l-zhr-thrsh-lns

10 استباحة النساء في المجال العام: مدخل نقدي لفهم الظاهرة، هند محمود وداليا عبد الحميد جدلية، يناير 2014
/http://revsoc.me/politics/nzr-tbqy-l-zhr-thrsh-lns

11 Dewey, 2009, *"Dear Dr. Kothari..": Sexuality, violence against women, and the parallel public sphere in India*, American Ethnologist,39 (1), pp124-139."

لم تقف أهمية الشهادات عند هذا الحد، ولم يقف الاشتباك فقط مع المجال الافتراضي وجاءت الشجاعة المبهرة لياسمين البرماوي وهانيا منيب وعايدة الكاشف وغيرهن من اللاتي اخترن الظهور على شاشات التلفزيون ليحكين وقائع الضرب والسحل والاعتداء الجنسي وليشهدن الجميع على ملابسهن الممزقة ليصبح للمعتدى عليهن أصواتا ووجوها لا يمكن إنكارها أو ضحدها.[12] [13]
يتجلى هنا المكسب الأهم على الإطلاق والذي لا يقتصر على إجبار الدولة على الاعتراف بالمشكلة ولا حتى إصدار استراتيجية للعنف الجنسي أو تغيير القانون لكن المكسب الأهم هو التغيير الجذري في عكس الوصم الملقى على الضحية وجسدها ليرتد على المتحرش والمعتدي، هذا الإنهاء لحالة الخزي المرافقة لوقوع التحرش ساعد النساء والفتيات على التخلص من الخوف والذنب الملازم لتعرضهن للتحرش، و يسر عليهن سرد قصصهن وشهادتهن، وهو ما اعانهن لاحقا على التوجه للمحاكم والاستعداد لملاحقة المتحرشين.
لم ينته تغيير الثقافة المجتمعية فيما يخص التحرش والعنف الجنسي عند ما ذكر سابقا من وصم المتحرش لكن أيضا من خلال نجاح هذه المجموعات في استقطاب أعداد كبيرة من الشباب الذكور وتجنيدهم للدفاع عن قضية نسوية بامتياز، بالطبع إدماج الرجال في القضايا النسوية أمر معقد في حد ذاته، فعلى الرغم من القفزات القيمية التي يصنعها فهو أيضا يطرح أسئلة شائكة حول موضع الرجال – خاصة غيريي الجنس– من الدفاع عن القضايا النسوية وإشكاليات إعادة إنتاج موازين القوى ذاتها داخل الدوائر الأضيق.
نجحت هذه المجموعات أيضا في إنهاء إنكار الدولة حتى وإ ن جاء أول ملامح إنهاء هذا الإنكار في شكل لوم للضحايا، فأول تعليق شبه رسمي من مسئولين في الدولة عن حوادث الاعتداءات الجنسية الجماعية في ميدان التحرير هو رد أعضاء مجلس الشورى ذو الأغلبية الإخوانية على ما حدث للنساء أثناء المظاهرات المناهضة لحكم الإخوان في بداية 2013 والتي لام فيها الأعضاء المتظاهرات على ملابسهن وحملوهن مسئولية ما لحق بهن،[14] وهنا يجب الانتباه ان تغيير الخطاب هو عملية تفاوضية، يعد الاعتراف بالمشكلة جزءا أصيلا فيها حتى لو جاء ذلك من خلال رؤى رجعية، فالاعتراف كما تقول القاعدة القانونية سيد الأدلة.
لكن اعتراف الدولة شبه الكامل لم يحدث سوى في لحظة انتصارها أي لحظة الهزيمة الثورية.فالاعتداءات الجنسية الجماعية خلال أسبوع مظاهرات 30 يونيو كانت هي الأعنف من نوعها، مما دفع العديد من الحركات والمنظمات النحلية والدولية لإدانة الدولة إدانة واسعة لفشلها في حماية أجساد النساء وسلامتهن،[15] بعد انحسار الحراك الثوري واستعادة الدولة لزمام الأمور، قام الرئيس المؤقت عدلي منصور في مايو 2014 بتغيير المادة الخاصة بالتعرض لأنثى على وجه يخدش حيائها لتصبح مادة متعلقة بالتحرش الجنسي، جاء تغيير المادة الوحيدة في قانون العقوبات بعد ورش عمل تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة للنساء وبعد اجتماعات للمنظمات النسوية والحقوقية مع قيادات الوزارة المحسوبة على الثورة، رافق تغيير المادة القانونية تدشين لاستراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد النساء،[16] تعبير الدولة عن مناهضة العنف الجنسي تجلى بالطبع في زيارة السيسي لإحدى ضحايا الاعتداءات الجنسية الجماعية التي تم تصويرها بالفيديو أثناء الاعتداء عليها في احتفالات تنصيب السيسي في يونيو 2014، قام الرئيس السيسي بزيارة الناجية في المستشفى مقدما لها باقة من الزهور الحمراء معبرا عن أهمية محاسبة المعتدين– في سابقة هي الأولى من نوعها يقر فيها الرئيس حرفيا بمسئولية الدولة عن حماية النساء لكن بالطبع من خلال خطاب رجعي يؤكد أن الرجال المصريين ليس من شيمهم التحرش، ووصف ما يحدث أنه انتهاك لأعراض الرجال وحث الرجال على الشعور بالنخوة مع إلقاء اللوم على من صور الفيديو.[17]
من المهم أيضا الوعي أن المكاسب الرسمية جاءت على يد سلطة مستبدة فتغيير القانون جاء خلال فترة الرئيس المؤقت عدلي منصور

---

12 فيديو ياسمين تحكي لسعد قصة التحرش بها من التحرير حتى عابدين، فبراير 2013
https://www.youtube.com/watch?v=eoLxxfyaGmU

13 فيديو برنامج هنا العاصمة، قصص حية للتحرش الجماعي، فبراير 2013
https://www.youtube.com/watch?v=BGYWWe41brQ

14 بيان من قوة ضد التحرش ردا على تصريحات مجلس الشورى، فبراير 2013
/http://revsoc.me/statements/21007

15 هيومان رايتس ووتش: مصرك أحداث عام 2013
186 حالة اعتداء جنسي جماعي في أسبوع مظاهرات 30 يونيو
https://www.hrw.org/ar/world-report/2014/country-chapters/260131

16 الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة ديسمبر 2014:
http://www.dotmsr.com/details/%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-2020

17 تغطية المصري اليومك بالفيديو السيسي يزور ضحية تحرش التحريرن يونيو 2014
http://www.almasryalyoum.com/news/details/462232

دون وجود برلمان منتخب مما يجعل هذه المكاسب هشة قابلة للانقضاض عليها بدعوى أنها جاءت من سلطة انقلاب، لكن على الجانب الآخر نظرا لأن تغيير هذا القانون جاء في الواقع بضغط وطلب مجتمعي وليس مجرد حل فوقي دولاتي، أصبح هذا القانون فعالا من لحظة تغييره، فكما ذكرت في بداية الورقة أرقام بلاغات التحرش في ازدياد مستمر، وكما يقول مينا ثابت أحد المعتقلين السياسيين خلال العام الحالي في شهادته عند خروجه من السجن أنه فوجئ وهو داخل السجن بوجود مجموعة ذات عدد لا يستهان به محكوم عليهم بتهم التحرش لدرجة أن هذه التهمة أصبحت فئة قائمة بذاتها لتصنيف المساجين كمساجين السرقة او القتل أو الأموال العامة وغيرها. كما أتاحت تجربة التقاضي الواسع تلك اختبار النساء لاختياراتهن المختلفة في هذا الشأن فبعض الفتيات يخترن التنازل عن المحضر بعد اعتذار المتحرش، وأخريات يطلبن تعويضات بأشكال مختلفة كما طالبت سيدة مصرية تحرش بها فرد شرطة ظانا أنها لاجئة سورية، بأن يدفع المتحرش تبرعا معتبرا لصالح اللاجئين السوريين في مقابل أن تتنازل عن القضية،[18] في حين اختارت فتاة عشرينية ان تخاطب المتحرش داخل القفص قبل أن ينطق القاضي بالحكم وقالت له أنها لا تريد حقا أن تزج به في السجن ولكنها تريده أن يعدها أنه لن يتحرش بفتاة أخرى ثم تنازلت عن القضية، وتصر أخريات على حبس المتحرشين مهما بلغت ضغوط المجتمع وعائلات المتحرشين عليهن لأنه لا شيء يرد لهن اعتبارهن سوى حكم القضاء.
إلا أننا لا يمكننا أخذ الأمر كقصة نجاح بهذه البساطة فالحركة النسوية بشكل واسع وحركة مقاومة العنف الجنسي على الأخص لم تكن بمعزل عن هزيمة الحركة الثورية في 30يونيو وما تلاها، فحركة مقاومة العنف الجنسي هي حركة ولدت من رحم الثورة وبالطبع تأثرت بهزيمتها، فبعد عسكرة المجال العام وانتهاء المظاهرات بعد إقرار قانون التظاهر المشين، انتهى عمل المجموعات التي نشطت في الميدان والفعاليات الثورية أما المجموعات الأخرى التي نشطت في الأعياد والمترو وغيرها من الاماكن والمناسبات العامة أصبح نزولها شبه مستحيل دون التنسيق مع وزارة الداخلية التي قد تمنح الإذن مرة وترفضه عشرات المرات، بالطبع أنهى ذلك فرص تطور هذه التنظيمات التي كانت تتساءل فيما بينها عن الخطوة القادمة وعن سيناريوهات تطورها والقضايا التي تحلم بالعمل عليها
إذا جاز لنا أن نسأل أين نحن الآن، يمكننا القول أن انحسار الحراك الثوري أدى إلى تركيز كبير للحركة على الفضاء الافتراضي بما يحمله ذلك من مزايا ومساوئ، فكان الفضاء الافتراضي هو المجال العام البديل كما أنه المساحة الباقية لشهادات النساء وتجريس المتحرشين من خلال نشر صورهم أو أرقام سياراتهم او أماكن عملهم التي تضطر في كثير من الأحيان إلى فصل المتورطين في حوادث التحرش حفاظا على سمعتها،[19] كما أدت طبيعة الحراك ضد العنف الجنسي الى انفتاح مناقشات عن الجسد، نظرا لمركزية الحقوق الجسدية والجنسية وعلاقتها بالعنف الجنسي، كما امتد الأمر بالطبع لمناقشة أشكال لعنف ضد النساء في المجال الخاص، واشتعلت صفحات تويتر وفيسبوك بمناقشات كانت غير واردة بالحسبان عن حقوق النساء الجنسية وعلاقتها بالختان وكذلك ومناقشات حول المثلية وتلون فيسبوك بألوان قزحية بعد حكم المحكمة الدستورية في أمريكا بحق المثليين في الزواج، الاعتماد بشكل كبير على الفضاء الافتراضي أشعر النشطاء أيضا أنهم ينتمون لعالم أوسع من صراعات مصر وما يحدث داخلها مما ساهم في إلهامهم بأفكار تقدمية وتقنيات مختلفة وآفاق جديدة. بالطبع لم يخل الأمر من حملات تنمرونعرات أخلاقية أو محافظة على الفضاء الإلكتروني فكما تقول سوزان ديوي"المجال العام الموازي يدعم أيضا قيم المجتمع السائدة حتى وإن قدم هامشا للتفاوض عليها".[20]

سعت الدولة حثيثا لاحتكار الحراك المناهض للعنف الجنسي من خلال احتكار العمل الميداني خلال الأعياد أو استبعاد المنظمات النسوية والحقوقية العاملة في الأمر، هذا سيناريو ليس غريبا على الدولة فهو محاولة لتكرار ما حدث في الحراك ضد ختان الإناث الذي بذلت فيه المنظمات جهدا هائلا على هامش مؤتمر القاهرة للتنمية والسكان سنة 1994، تأميم مكاسب الحركة النسوية لصالح نسوية الدولة يصم هذه المكاسب بأنها قوانين السيدات الأول أو نتاج المؤامرات الغربية وغيرها.

نحن إذن عالقون في المنتصف بين هزيمة ثورية طاحنة من ناحية وبين نجاح لا يمكن إنكاره في تغيير الخطابات المجتمعية فيما يخص العنف الجنسي، يمكننا أن نرصد هذه الأزمة من خلال رصد إشكاليات خطاب السلطة المهيمن وذراعه الأيدلوجية الإعلامية فهو بالقطع خطاب متطرف في استبداده يتماس مع الفاشية يبرر القتل والمجازر وأحكام الإعدام الجماعية، يشيطن الشباب وأي حراك للحريات المدنية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ويتبنى نعرة وطنية زاعقة للتغطية على متتاليات من الفشل، هذا الخطاب اليميني يتسق بالطبع مع أفكار محافظة وعنيفة ومعادية للنساء تبرز على لسان بعض ممثلي الدولة في صورة فجة كما حدث مع رئيس جامعة القاهرة منذ سنتين عندما قام علق على حادثة اعتداء جنسي جماعي داخل الحرم الجامعي قائلا أنه سينظر من المسئول الفتاة أم المتحرشين وسيحاسب المخطئ، وبالطبع بوق السلطة تامر أمين الذي يخصص فقرات من برنامجه لمهاجمة المثليين أو لوم الفتيات على ملابسهن،[21] أو ريهام سعيد التي استضافت فتاة دافعت عن نفسها ضد متحرش وقامت برصدها كاميرات المول وأثناء اللقاء سرقت

---

18 كاتبة تروي واقعة تحرش أمين شرطة بها بمجمع التحريرن البداية، سبتمبر 2015
http://albedaiah.com/news/2015/09/06/96203

19 فصل متحرش "سيتي ستارز" من عمله بعد تداول فيديو الواقعة عبر فيس بوك، الوطن، أغسطس 2016
http://www.elwatannews.com/news/details/1353112

20 Ibid.

21 رئيس جامعة ومذيع يعتذران لفتاة التحرش، عربي 21ن مارس 2014

هاتف الفتاة المحمول وعرضت صورا لها بملابس السباحة قائلة أنها تستحق أن يتم التحرش بها، ما قامت به منى عراقي عندما رافقت قوة من شرطة مكافحة جرائم الآداب العامة إلى داخل أحد الحمامات الشعبية في القاهرة مدعين أنهم ينقضون على وكر للشذوذ الجنسي وقامت بتصوير رجال عراة أمام كاميرات التلفزيون في مشهد مروع ينتهك أبسط حقوق الأشخاص في الخصوصية،[22] وانتهاء بتصريحات النائب إلهامي عجينة، عضو البرلمان الحالي الذي علق على ملابس زميلاته البرلمانيات مطالبهن بالاحتشام، ثم أكد أهمية استمرار الختان للسيطرة على رغبات النساء الجنسية نظرا للضعف الجنسي الذي يعاني منه الرجال في مصر ومطالبته بإجراء كشوف عذرية على الطالبات الجامعيات للتأكد من سلوكهن،[23] كل هذه الأمثلة الفجة قد توحي أننا لا نراوح أماكننا لكن الحق أنه تقريبا في جميع الأمثلة السباقة اعتذر الإعلاميون والسياسيون ورجال الدولة عن تصريحاتهم المخزية بعد الإدانة المجتمعية الواسعة لما فعلوه من خلال مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، فدكتور جابر اعتذر عن موقفه، ليس ذلك فقط بل أنه بعد سنتين أصدر تعليقا يهاجم تصريحات البرلماني عجينة عن فحوص العذرية،[24] مقياس النجاح الأكبر في رأيي هو عدم اضطرار المنظمات النسوية حتى للإدانة، ففي قضية ريهام سعيد نظم أشخاص كثيرون من بينهم شخصيات عامة، مثل باسم يوسف، حملة لدعوة جميع رعاة برنامجها للانسحاب مما اضطر القناة لإصدار اعتذار رسمي وتعليق البرنامج لعدة أشهر حتى تهدأ العاصفة.[25]

الخلاصة: أن الحركات والمجموعات المناهضة للعنف الجنسي جنبا إلى جنب مع المنظمات النسوية والحقوقية استطاعت انتزاع مكتسبات حقيقية خاصة على مستوى تغيير الخطاب السائد بخصوص العنف الجنسي ضد النساء في المجال العام ومفرادته ومفاهيمه والمنظومة القيمية الحاكمة للأجيال الأصغر، وعلى الرغم من هزيمة الثورة إلا أن أحدا لن يستطيع أن هذه المكتسبات جلية للجميع، إلا انها بالطبع متنازع عليها ويحاول الإعلاميون وبعض رجال الدولة الانقضاض عليها بشكل مستمر كجزء من إعادة القيم المجتمعية الحاكمة قبل الثورة، لكن على الرغم من ذلك، لا زلنا نتلمس آثار الثورة في الكثير من التغيرات المجتمعية حتى اليوم، إلا أن استكمال التغييرات الجذرية فيما يخص القضايا النسوية لن يتم دون استعادة للحالة الثورية التي قد تفتح مرة أخرى أفق التنظيم المجتمعي.

---

http://arabi21.com/story/736155/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B0%D9%8A%D8%B9-%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D8%B0%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%80-%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D8%B4

[22] منى هراقي وفشل الستخبي في باب البحر، دوت مصر، يناير 2015
http://www.dotmsr.com/details/%D9%85%D9%86%D9%89-%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D9%88%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85

[23] من "ختان الإناث" إلى "كشف العذرية" 7 تصريحات لعجينة أثارت الجدل، زمن نيوز، أكتوبر 2016
http://www.elzmannews.com/t~30567

[24] جابر نصار لعجينة: تصريحاتك كلمة نجست بحرا، برلماني، أكتوبر 2016 11
03http://www.parlmany.com/News/7/129770/%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%B1-%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D9%80-%D8%B9%D8%AC%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%AD%D9%83-%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A9-%D9%86%D8%AC%D8%B3%D8%AA-%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8B%D8%A7

[25] قناة النهار توقف برنامج ريهام سعيد، مجلة سيدتي، أكتوبر 2015
http://www.sayidaty.net/node/355906/%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%B1%D9%8A%D9%87%D8%A7%D9%85-%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%81%D8%B6%D9%8A%D8%AD%D8%A9-%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%84-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%B0%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D9%87%D8%AF%D9%8A%D9%86